المصرفية الإسلامية

الأسس النظرية وإشكاليات التطبيق

الاستاذ الدكتور
نوري عبد الرسول الخاقاني
2010

المقدمة

المصرفية الإسلامية، مصرفية بديلة. تقوم على أسس، وتنتهج آليات عمل، تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، بدلاً من آلية سعر الفائدة، التي تمثل الأساس الذي تقوم عليه المصرفية التقليدية. ذلك أن الرأي السائد بين المسلمين يعدّ الفائدة قريناً للربا، فيسوي بينهما في حكم التحريم، رغم أن مفهوم الربا نفسه، فضلاً عن أنواعه وحدود منطقته والأموال المشمولة بحكمه، كان منذ عصر الإسلام الأول وحتى يومنا الحاضر، محلاً للخلاف، وميداناً رحباً لمداخلات الصناعة الفقهية، التي لم تزد الموضوع إلاّ غموضاً وتعقيداً من حيث أرادت جلاءه وتوضيحه. وقد كان الخلاف من السعة بحيث إذا ما حاول المرء تجريد الربا من مواطن الخلاف حوله، فلن يتّبقى أمامه شيء ثابت ومحدّد يمكن الخروج به بشأنه، ذلك أن الإجماع لم ينعقد إلاّ علىحرمة ربا القرآن، وهو غير متفق على المراد به. ومع ذلك، وعلى الرغم من المنافذ الفقهية الواسعة التي أشرعها فقهاء أجّلاء، مستندين إلى الأصول الشرعية والقواعد الفقهية، للتفريق بين الربا والفائدة، ما تزال الغلبة للرأي الذي يعدّ الربا والفائدة – دفعاً للشبهة – لفظين مختلفين لمعنى واحد، فيشملهما معاً بحكم التحريم، الأمر الذي يترتب عليه حرمة المصرفية القائمة على أساس الفائدة أيضاً.

وعلى أية حال، فإن ما محرّم هو الفائدة وليس النشاط المصرفي نفسه. فالباحثون الإسلاميون يسّلمون بمشروعية هذا النشاط، وبالدور المهم الذي يؤديه في المجتمع المعاصر. إذ أن المؤسسات المصرفية – بوصفها وسيطاً مالياً – تعمل – من خلال تعبئة مدخرات المجتمع وتوجيهها للتوظيف في المجالات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة – على زيادة الإنتاج وتوسيع الاستثمار وتساعد في عملية تكوين رأس المال وتحقيق التنمية، بما يساهم في تحسين المستوى المعاشي للمجتمع.

وبناءاً على ذلك، اقترح الباحثون الإسلاميون ما سميّ بالمصرفية الإسلامية، التي كانت خاصيّتها المميّزة تتمثل في اعتمادها نظام تقاسم الأرباح والخسائر بدلاً من نظام الفائدة. وذلك استناداً إلى عقد متفق على جوازه، هو عقد المضاربة، الذي طوّره هؤلاء الباحثون إلى ما يسمى بعقد المضاربة المزدوج، ليكون أكثر ملاءمة لطبيعة العمل المصرفي. فبموجب هذا العقد، يدخل المصرف في علاقة مع المودعين، يمثلون فيها طرف رب المال ويمثل المصرف فيها طرف المضارب. ويدخل في علاقة أخرى مع المستثمرين، يمثلون فيها طرف المضارب ويمثل فيها المصرف طرف ربّ المال. وتكون هذه العلاقة – مع الطرفين– مبنيّة على أساس تقاسم الأرباح

الفهرس

الموضوع	الموضوع
المقدمه	9
الفصل الاول: الربا..ابهام المفهوم ومواطن الخلاف	13
تمهيد	13
المبحث الأول: الربا تعريفه وأنواعه	14
اولا: تعريف الربا لغة واصطلاحا.	14
ثانيا: أنواع الربا.	18
المبحث الثاني: مواطن الخلاف حول الربا.	27
اولا: الخلاف حول معنى الربا في القران وشمولية حرمته.	27
ثانيا: الخلاف حول الربا في السنة (ربا البيوع).	29
ثالثا: الخلاف حول الأموال الربوية.	33
الفصل الثاني: مداخل للتمييز بين الربا والفائدة.	53
تمهيد	53
المبحث الاول: فائدة القرض..مفهومها، واراء المتقدمين فيها.	55
اولا: القرض.	55
ثانيا: الفائدة.	56
ثالثا: اراء الفقهاء المتقدمين في فائدة القرض.	57
المبحث الثاني: ابراء الفائدة من نطاق الربا المحرّم، اراء المعاصرين	61
اولا: إلحاق الفائدة بربا الفضل.	61
ثانيا: قياس الفائدة على ربا البيوع.	65
ثالثا: الفائدة غير الربا.	68
رابعا: الفائدة بسيطة والربا مضاعف.	72
المبحث الثالث: وظيفة القرض..بين الربا والفائدة.	75
أولا: الاستدلال من عقد المضاربة.	75
ثانيا: الاستدلال من حكمة تحريم الربا.	98
خلاصة	109
الفصل الثالث: الربا..والنقود الورقية الالزامية.	
تمهيد	113
المبحث الاول: الرؤية الإسلامية للنقود.	113
اولا: المفهوم الإسلامي للنقود.	115
ثانيا: حكم الربا في النقود الورقية الالزامية.	132
المبحث الثاني: الفكر الاقتصادي..ومنطق التمييز بين النقود السلعية والورقية	142
أولاً: من حيث أساس القبول العام.	142
ثانيا: من حيث الوظائف.	145
ثالثا: من حيث القيمة.	148
رابعا: من حيث العرض.	149
المبحث الثالث: الاستقرار النقدي في الفكر الاقتصادي الإسلامي	153
أولاً: ردّ الدين في الفقه الإسلامي	153

ثانيا: معالجة اثار التضخم بالربط القياسي 156
خلاصة 171
الفصل الرابع: الاسس النظرية للمصرفية اسلامية. 173
تمهيد
المبحث الأول: ما هية المصرفية الإسلامية وأهدافها 173
أولاً: ما هية المصرفية الإسلامية
ثانياً: أهداف المصرفية الإسلامية 175
175
178
المبحث الثاني: نشاة المصرفية الإسلامية ومبرراتها. 185
أولاً: نشاة المصرفية الإسلامية 185
ثانياً: مبررات نشوء المصرفية الإسلامية
المبحث الثالث: خصوصية المصرفية الإسلامية: عرض وتقييم 188
199
خلاصة 209
الفصل الخامس: آليات عمل المصارف الإسلامية
تمهيد 211
المبحث الأول: آليات تعبئة الأموال (الموارد)
أولاً: رأس المال المصرف 211
ثانياً: الاحتياطي
ثالثاً: الودائع (الحسابات) 213
المبحث الثاني: آليات توظيف الأموال (الاستخدامات)
أولاً: التمويل الاستثماري 213
ثانياً: البيوع المؤجلة
ثالثاً: صيغ تمويلية أخرى 215
المبحث الثالث: عقد المرابحة للآمر بالشراء 224
224
235
244
250
أولاً: المرابحة البسيطة والمرابحة للامر بالشراء 250
ثانياً: مشروعية عقد المرابحة للآمر بالشراء
ثالثاً: المآخذ على التطبيق العملي للعقد 254
خلاصة
259

276

الفصل السادس: بعض اشكاليات المصرفية الإسلامية 277
تمهيد
المبحث الأول: المصرفية الإسلامية واشكالية التطبيق 277
أولاً: بعض الفروض النظرية للمصرفية الإسلامية
278

278

ثانيا: افتراق التطبيق عن النظرية 284
المبحث الثاني: إشكالية أسلمة النظام المصرفي
295

أولا: المصرفية المركزية والسياسة النقدية 295
ثانيا: كفاءة تخصيص الموارد 305
ثالثا: الاثر على مستوى الادخار 311
المبحث الثالث: المصرفية الإسلامية وتحدّيات البقاء 320
أولا: المخاطرة الاخلاقية وتعرض المصرف للخسائر 320
ثانيا: العجز عن ممارسة بعض النشاطات المصرفية 325
خلاصة 336
المصادر 341